قراءات اقتصادية في تجارب التنمية الصناعية لدول العالم الإسلامي

(ماليزيا والمملكة العربية السعودية انموذجا)

.....

أ. د. ياسين حميد بدع الّمحمدي

أستاذ التنمية الصناعية

أ. م. د. طه أحمد عبد

أستاذ جغرافية الزراعة المساعد

المستخلص

تضمن البحث دراسة وتقييم تجربتي التنمية الصناعية في دولة ماليزيا والمملكة العربية السعودية (إنموذجاً لدول العالم الاسلامي) بهدف الكشف عن أبرز المراحل التي مرت بها كل تجربة وماهي العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والاستراتيجيات التي تم اعتمادها خلال كل مرحلة زمنية، فضلاً عن الكشف عن أهم المؤشرات التنموية الكمية التي من خلالها يمكن التعرف على مستوى إسهام كل تجربة في تطوير مستويات التنمية المكانية.

Abstract.

The study included the study and evaluation of the industrial development experiences in the State of Malaysia and Saudi Arabia (a model for the countries of the Islamic world) in order to reveal the most important stages of each experiment and what factors contributed to the success of these experiments and strategies adopted during each time period, The most important quantitative development indicators through which it is possible to identify the level of contribution of each experience in developing levels of spatial development.

المقدمة

التنمية عموماً هي جميع النتائج الايجابية المترتبة على تنفيذ الخطط التي تنظم عملية نقل الاقليم او القطاع الاقتصادي من واقع الى آخر، أي من واقع التخلف الى التطور من خلال التشخيص الدقيق للواقع القائم والتطبيق السليم للخطط التنموية مع تحقيق افضل استثمار للإمكانيات التنموية المتاحة وصولاً الى احداث تغيرات كمية ونوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للإقليم بأقل وقت وجهد وامكانيات متاحة[١]. أما التنمية الصناعية (Industrial development) فهي تعني الزيادة والتغير الكمي والنوعي في الإنتاج للنشاط الصناعي من خلال تحقيق الاستخدام الشامل والكفوء للمقومات الجغرافية المتاحة والذي يؤدي إلى زيادة في دخول الأفراد وبالشكل الذي يساهم في حصول تغيرات واضحة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة ، أي التكامل في التطور بين المراكز المختلفة ضمن الحيز الجغرافي[٢].

حققت العديد من دول العالم النامي تجارب تنموية متميزة في مجال تحقيق التنمية الصناعية خلال مراحل زمنية مختلفة وقياسية من حيث مستوى التطور الاقتصادي. فقد وصل بعض هذه الدول الى مستويات الدول المتطورة صناعياً واخذ القطاع الصناعي فيها يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي وفي توفير فرص عمل مناسبة مع تطوير مستويات الدخول والعوائد الاقتصادية المتحققة. أن مشكلة البحث تحددت في ان العديد من الدول النامية التي تمتلك من الامكانيات التنموية لاسيما الدول النفطية ما يؤهلها لتحقيق مستويات أفضل في مجال التنمية الصناعية على غرار تجربتي ماليزيا والمملكة العربية السعودية ، لكنها لا زالت متخلفة صناعياً. لذلك، فأن فرضية البحث ركزت على أنه يمكن لتلك للدول النامية (المتخلفة صناعياً) الاستفادة من هذه التجارب الناجحة لاسيما تجربة ماليزيا التي حققت مؤشرات تنموية جيدة في مجال توفير فرص عمل وتطوير مستويات الدخول والتنوع الصناعي ..الخ. وفي هذا الإطار، تضمن هدف البحث تقديم رؤية اقتصادية بمضمون تنموي وبإيجاز دقيق عن تجربتي التنمية الصناعية في دولة ماليزيا التي حققت أفضل تجربة تنموية على مستوى العالم الاسلامي ومتميزة على مستوى حتى الدول المتطورة صناعياً، فضلاً عن دراسة تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية على مستوى الوطن العربي من خلال اعتماد مؤشرات تنموية كمية لسنوات مختلفة حسب المراحل الزمنية لكل تجربة وحتى عام ٢٠١٦. لذلك تضمن هيكل البحث عرض ومناقشة المحاور الرئيسة الآتية..

١-١.. تجربة التنمية الصناعية في ماليزيا.

٢-١.. تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

١ -١.. تجربة التنمية الصناعية في ماليزيا.

تُعد ماليزيا من الدول الأسيوية الإسلامية التي حققت في عهد رئيس وزرائها الأسبق الدكتور (مهاتير محمد) أنموذجاً مثالياً يُعد الأنجح والوحيد على مستوى العالم الإسلامي في مجال تحقيق التنمية الصناعية وخلال مدة زمنية قياسية بدأت منذ مطلع الستينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي حققت خلالها تطوراً نوعياً وكمياً حيث وصلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي والخدمات إلى (٩٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

ويمكن اعطاء صورة واضحة وبرؤية اقتصادية تنموية عن هذه التجربة وبإيجاز دقيق من خلال المحاور الرئيسة الآتية..

٢ -١ -١.. مراحل تجربة التنمية الصناعية في ماليزيا[٣]..

- **المرحلة الأولى .. مرحلة الصناعات لإحلال الواردات .**

بدأت خلال الستينيات من القرن الماضي حيث تم اقامة صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات (الغذائية ، مواد البناء ، التبغ ،الطباعة ،البلاستيك والكيميائيات).

- **المرحلة الثانية.. مرحلة الصناعات التصديرية .**

بدأت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، حيث شجعت الحكومة على دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال صناعة الالكترونيات وصناعة النسيج، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعا للتصدير بالملكية التامة دون اشتراط المساهمة المحلية وبذلك تحولت سياسة التصنيع من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة كالصناعات الالكترونية والنسيجية.

- **المرحلة الثالثة.. مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية.**

بدأت في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حيث شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارات الماليزية الوطنية (بروتون) وصناعة الاسمنت والحديد والصلب

والتركيز على الصناعات الالكترونية والنسيج التي أصبحت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب (٤٠ ٪) من الأيدي العاملة في ماليزيا.

- **المرحلة الرابعة.. مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة .**

بدأت هذه المرحلة في التسعينيات من القرن الماضي ، وشجعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة رأس المال المستثمر وتستعمل قوى عاملة ماهرة وتحقق القيمة المضافة العالية ؛ وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية.

١ -١٢.. عوامل نجاح تجربة التنمية الصناعية في ماليزيا[٤].

أولاً:- اعتماد التجربة الماليزية على مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي لاسيما من حيث التركيز على الإنسان باعتباره هدف التنمية وتأكيدها على القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.

ثانياً:- اعتماد ماليزيا سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية ومتوازنة وحكيمة مع الاعتماد على الكفاءات البشرية القادرة على تحمل المسئولية الإدارية.

ثالثاً:- التطبيق السليم للسياسة الاقتصادية قاد الى الاستقرار الاقتصادي وتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية.

رابعاً:- اعتماد التجربة الماليزية على سكان البلاد الأصليين (الملايو) الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان وبنسبة تصل إلى (٧٠٪) من سكان ماليزيا. فضلاً عن اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات بدرجة كبيرة.

خامساً:- اعتماد التخطيط الاقتصادي السليم في تحديد مراحل للتنمية محددة بفترات زمنية تلائم الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها.

سادساً:- تركيز ماليزيا على تحقيق التنوع الصناعي بدرجة كبيرة مما ساهم ذلك في تعزيز فرص نجاح التجربة التنموية وتسريعها.

سابعاً:- ركزت التجربة الماليزية خلال المدة (١٩٨١-١٩٩١) على اعتماد سياسة الاتجاه شرقاً من خلال الاقتداء والعمل بمنهجيات التجربة اليابانية، أي إنها استفادت كثيراً من الأسباب التي كانت وراء نجاح تجربة التنمية الصناعية في اليابان.

ثامناً:- الإجراءات التشجيعية والحوافز التي قدمتها الحكومة الماليزية خلال مختلف مراحل تحقيق التنمية الصناعية التي تتمثل بالآتي[٥]..

١- في عام ١٩٥٨ تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لمدة (٢ - ٥) سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية، المشروبات، البلاستيك، الكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر.

٢- في عام ١٩٦٨ تم إدخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة الاستعمال لرأس المال شملت إعفاءات لضريبة الأرباح تراوحت بين(٢ - ١٠) سنوات، واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين (٢٥٪- ٤٠٪) من تكلفة رأس المال.

٣- في السبعينيات من القرن الماضي ، تركز الترويج على الصناعات كثيفة الاستعمال لعنصر العمل والصناعات الموجهة للتصدير. وتضمن ذلك إنشاء (١٠) مناطق حرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الالكترونيات والنسيج، وشملت خدمات البنية الأساسية المدعومة، وتسريع الإجراءات الجمركية، والإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب، والإعفاءات للمناطق الحرة من قوانين الملكية.

٤- في عام ١٩٨٦ تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات ، التي تتضمن زيادة في نسبة حصص الأجانب والإعفاءات والحوافز الضريبية.

٥- في عام ١٩٩٠ استجابة للتدفقات الضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ قامت الحكومة بتعديل هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار مقاسه بالمكون التقني والقيمة المضافة . كما تم توسيع الحوافز الضريبية لتشمل خدمات المراكز الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات فيما يختص بالإمداد والتنسيق والإدارة.

٦- في عام ١٩٩٥ بدأ التقليل من منح الحوافز للمشاريع الكثيفة الاستعمال لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية مقاسه بمقدار الاستثمار .

١ -١ -٣.. المؤشرات التنموية لتجربة التنمية الصناعية في ماليزيا.

أولاً:- ارتفاع متوسط دخل الفرد من (١٥٣ , ٥) ألف دولار في عام ١٩٨٨ ، وصل إلى (٦٥٣ , ١٣) ألف دولار عام ٢٠٠١ ، وبمتوسط نمو (٩ , ٧ ٪)[٦].

ثانياً:- انخفاض نسبة الفقر في ماليزيا إلى مستويات قياسية من (٥٢٪) لعام ١٩٧٠ إلى (٥ , ٥٪) لعام ١٩٩٨. وتزامن هذا مع انخفاض نسبة البطالة لتصل إلى (٣ , ٣ ٪) فقط لعام ٢٠١٠[٧].

ثالثاً:- الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (١ , ١٪) وعلى التعليم بلغ (٩ , ٥ ٪) لعام ٢٠١٤[٨].

رابعاً:- بلغ الناتج المحلي الإجمالي(PPP) لماليزيا (٧٩) مليار دولار امريكي لعام ١٩٩٩. وارتفع ليصل الى (٤٢٨ , ٤١٤) مليار دولار امريكي لعام ٢٠١٠[٩]. علماً ان معدل النمو بلغ (١٥٦ , ٧٪) لعام ٢٠١٠. كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١).

جدول رقم (١)

اتجاهات النمو للناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١٦

السنة	معدل النمو (٪)
١٩٨٠	٧,٤٤٤
١٩٩٠	٩,٠٠٧
٢٠٠٠	٨,٦٨
٢٠١٠	٧,١٥٦
٢٠١٦	٥

المصدر:- نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر (غزة) – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم الاقتصاد،٢٠١٢، ملحق رقم (٥)، ص١٥٧.

شكل رقم (١)

اتجاهات تطور معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠ – ٢٠١٦

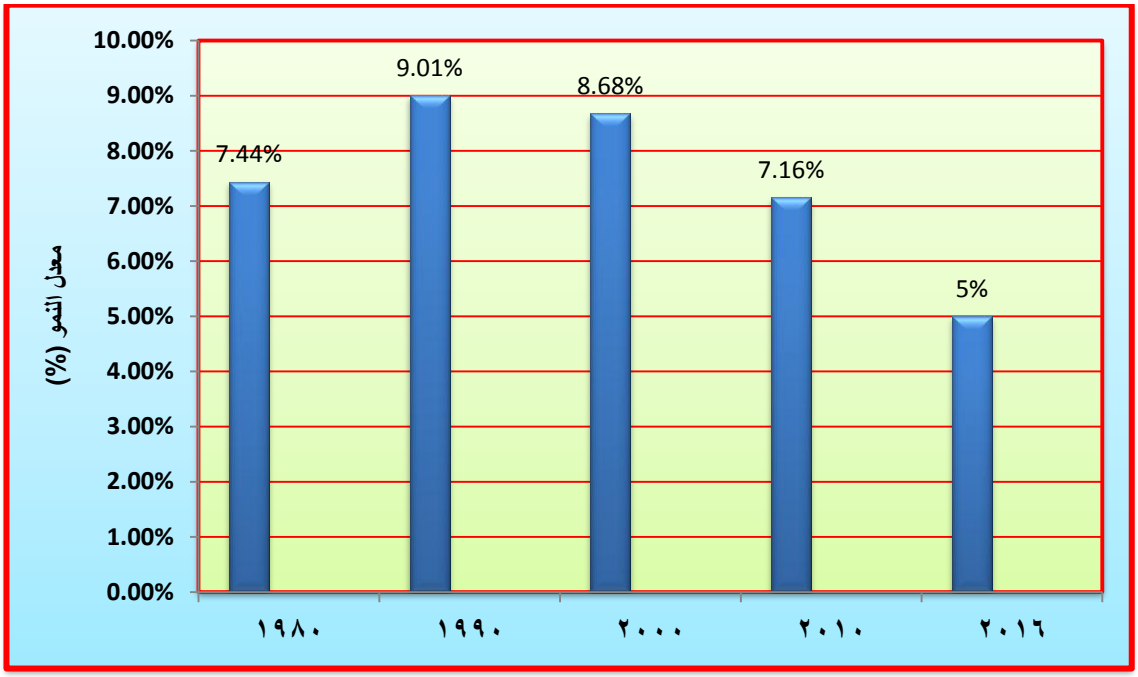

المصدر:- جدول رقم (١).

خامساً:- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من (٣٩٪) لسنة ١٩٧٩ ليصل الى (٤٧٪) لسنة ١٩٩٩ مقابل انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من (٢٤٪) الى (١٠٪) خلال نفس الفترة[١٠].

سابعاً:- ارتفاع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ماليزيا بنسبة (٤٢٪). حيث ارتفعت حجم الاستثمارات في نهاية عام ٢٠١١ الى (٢,٨) مليار دولار امريكي مقابل (٥,٨) مليار دولار امريكي لعام ٢٠١٠[١١].

ثامناً:- ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي الماليزي من اجمالي القوى العاملة لتصل الى (٢٨,٤٪) مقابل (١٢,٦٪) للقطاع الزراعي،(٥٩٪) لقطاع الخدمات. وهي مؤشرات جيدة من الناحية التنموية وتؤشر لنا تمتع ماليزيا بقاعدة اقتصادية متطورة للقطاعات الاقتصادية والخدمية المذكورة[١٢].

٢ -١.. تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

حققت المملكة العربية السعودية تطوراً بمستويات تنموية جيدة في مجال التخطيط لتطوير مستويات التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الصناعية على وجه التحديد سعياً منها في استثمار الامكانيات التنموية المتاحة لديها لاسيما الثروات المعدنية ومنها النفط وواردات في مجال تطوير الصناعات النفطية ودعم تطوير الفروع الصناعية

والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى. فضلاً عن هدف خطط التنمية في تنويع مصادر الدخل دون الاعتماد على صادرات البترول فقط حيث يصل معدل انتاجها اليومي الى أكثر من (٩,٠٠٠,٠٠٠ب/ يوم). وقد مرت تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية بمراحل زمنية مختلفة وتوافرت لها العديد من الامكانيات التنموية التي عززت من فرص تطوير مستوياتها ومن ثم إسهامها في تطوير مستويات التنمية المكانية. ويمكن إعطاء رؤية اقتصادية ذات ابعاد تنموية من خلال عرض ومناقشة المحاور الرئيسة الآتية..

٢ -١ -١.. مراحل تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية[١٣]..

- **المرحلة الأولى**.. بدأت منذ الثلاثينيات وحتى بداية الستينيات من القرن الماضي. تميزت هذه المرحلة بضعف حجم التخصيصات المالية لميزانية الدولة حتى عام ١٩٣٨. واقتصر النشاط الصناعي خلال هذه المرحلة على بعض الصناعات البسيطة ذات الطابع اليدوي كصناعة الذهب وبناء السفن الخشبية والتطريز وأقمشة الخيام والفخار والسروج.
- **المرحلة الثانية**.. تتحدد هذه المرحلة بين بداية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. واعتمدت الدولة خلال هذه المرحلة بعض الإجراءات لتطوير مستوى النشاط الصناعي من خلال انشاء ثلاث مدن صناعية في الرياض والدمام مزودة بكافة الخدمات اللازمة وإنشاء بعض المصانع الكبيرة والصغيرة التي وصل عددها إلى (١٣٠) مصنعاً عام ١٩٧٠ من قبل القطاع الخاص. فضلاً عن تطبيق أسلوب التخطيط التنموي والتوسع في صناعة النفط.
- **المرحلة الثالثة**. بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٧٣. وكان لارتفاع أسعار البترول من (٥) دولار للبرميل الواحد عام ١٩٧٣ الى (٣٦) دولار نهاية التسعينيات من القرن الماضي تأثيراً ايجابياً على زيادة الايرادات النفطية ومتوسط دخل الفرد وزيادة الانفاق على مشاريع البنية الاساسية لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة. وقد أنعكس ذلك ايجاباً على الواقع الصناعي من خلال قيام القطاع الخاص بإنشاء (٢٥٥) مصنعاً عام ١٩٧٥ باستثمارات كلية وصلت إلى (٧٦٠٠) مليون دولار.
- **المرحلة الرابعة**. تمثل بداية هذه المرحلة عام ١٩٨٢. ورغم التراجع الكبير في أسعار البترول مقارنةً بالمرحلة السابقة لكن أعطت الدولة اهتماماً كبيراً بعملية تحقيق التنمية الصناعية من خلال التركيز على وضع الخطة

الخمسية الثالثة (١٩٨٠-١٩٨٥) التي ركزت على انشاء المشاريع الصناعية الثقيلة فضلاً عن توجه الدولة أيضاً إلى القطاع الخاص لكي يقوم بالدور المنوط به في تطوير مستويات التنمية الاقتصادية.

٢ -١ -٢.. عوامل نجاح تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

أولاً:- الموقع الجغرافي المتميز للمملكة العربية السعودية كما مبين في الخارطة رقم (١)لاسيما موقعها البحري مما وفر ذلك لها مزايا كبيرة في تسهيلات النقل من خلال إنشاء العديد من الموانئ البحرية متعددة الوظائف ومنها ذات الطابع التجاري ومنها ميناء رأس التنورة وميناء جده الإسلامي على البحر الأحمر وميناء ينبع التجاري وموانئ أخرى ذات أهمية اقتصادية كبيرة. فضلاً عن موقعها المجاور لدول عربية مثل الأردن والعراق والكويت من جهة الشمال والبحرين وقطر والإمارات من جهة الشرق بالإضافة الى الخليج العربي ويحدها من جهة الجنوب دولتي اليمن وسلطنة عُمان. هذا الموقع الجغرافي (البري والبحري) أكسب المملكة أهمية كبيرة في مجال تصدير منتجاتها ومرور خطوط أنابيب نقل النفط لدول عربية مثل العراق عبر أراضيها إلى ساحل البحر الأحمر ومنها إلى الأسواق الخارجية مما انعكس ذلك إجمالاً على توفير مرتكزاً تنموياً مهماً في مجال تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية.

خارطة رقم (١)

الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية

المصدر:- WWW://google.ig/

ثانياً:- البُعد المساحي الكبير للمملكة العربية السعودية الذي يزيد عن (٢,٠٠٠,٠٠٠كم٢). وهذا البُعد المساحي أعطى للمملكة ميزة التنوع في الإمكانيات التنموية لاسيما الثروات المعدنية التي يتصدرها النفط من حيث الاحتياطي والإنتاج، مع وجود احتياطي من الغاز الطبيعي بلغ (١٥٣,٧) مليارم٣ واحتياطيات من خام الحديد البالغ (٦,٢) مليار طن لعام٢٠٠٧[١٤]. فضلاً عن معادن أخرى مثل خامات الزنك والرصاص والنحاس والفوسفات ومناجم الذهب والفضة ..الخ، حيث ستشكل هذه الثروات مرتكزاً تنموياً مهاً باتجاه تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية الملائمة لاستغلالها.

ثالثاً:- اعتماد التخطيط الاقتصادي الشامل والتخطيط الصناعي على وجه التحديد وذلك من خلال وضع خطط للتنمية الاقتصادية لاسيما الزراعية والصناعية فضلاً عن تطوير قطاع الخدمات. هذه الخطط كانت معززة

باستراتيجيات وأهداف تنموية تلائم متطلبات كل مرحلة زمنية، وأعطت خطط التنمية اهمية كبيرة للصناعات البتروكيمياوية لتوافر موادها الخام والتي شهدت تطوراً كبيراً في نسبة مساهمة صادراتها في التجارة الخارجية كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢).وفي اطار هذه الاستراتيجيات يمكن ان نبين الآتي..

جدول رقم (٢)

تطور قيمة الصادرات السعودية من منتجات البتروكيمياويات للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دولار)
٢٠٠٤	٤,٩٧٩
٢٠٠٥	١١,٢٤٥
٢٠٠٦	١٢,٢٨٢
٢٠٠٧	١٤,٣٥٩
٢٠٠٨	١٦,٦٥٧
نسبة التغير ٢٠٠٨- ٢٠٠٧	١٦٪

المصدر:- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠ ، ملحق رقم (٣/ ١١) ص٢١٠.

شكل رقم (٢)

تطور قيمة الصادرات السعودية من منتجات البتروكيمياويات للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

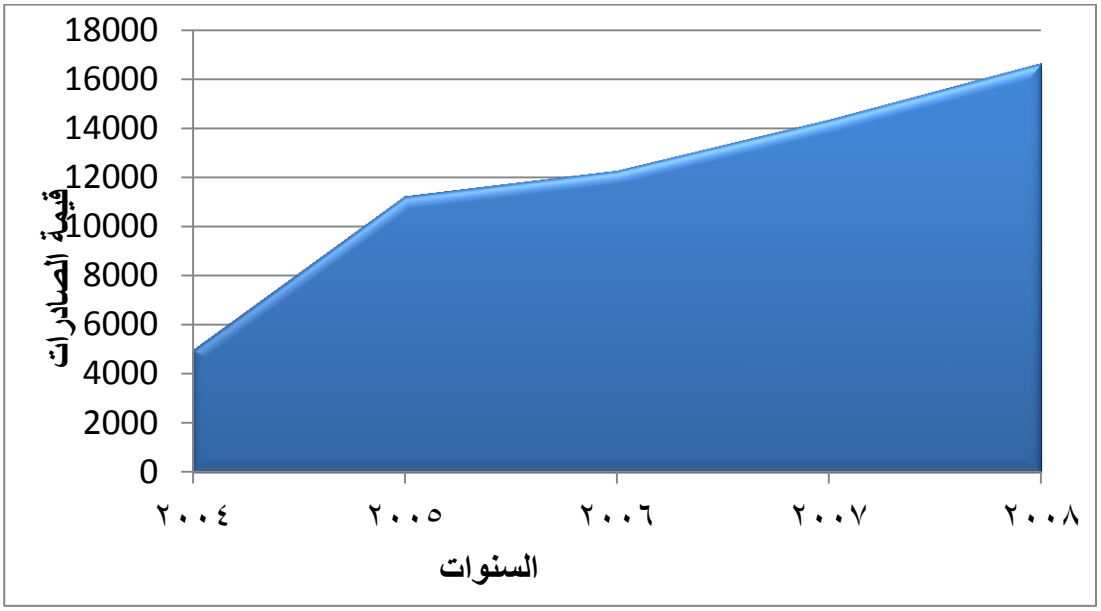

المصدر:- أُعد الشكل بالاعتماد على جدول رقم (٢).

١- في بداية عهد التنمية الصناعية اعتمدت المملكة وخلال مراحل زمنية مختلفة على استراتيجية إحلال الواردات و استراتيجية الصناعات التصديرية من خلال التركيز على توطن الصناعات الثقيلة (كثيفة رأس المال) كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة وتكرير البترول[١٥]. وبهدف تطوير القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل المتحقق للمملكة فقد تم التركيز على اعتماد استراتيجيات تنموية متنوعة منها[١٦]..

أ- إستراتيجية تصنيع منتجات البترول.

ب- إستراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية (الزراعية والصناعية).

ت- إستراتيجية استغلال خامات المعادن المتوافرة بكميات اقتصادية مثل خامات الحديد والنحاس والزنك والفوسفات والبوكسايت والفضة فضلاً عن مناجم الذهب.

ث- تنفيذ الدولة العديد من مشاريع البنية الأساسية الضخمة المرتبطة بشكل مباشر بالصناعة بهدف تلبية متطلبات توطنها، أي توفير البيئة المناسبة لاستقطاب الأنشطة الصناعية.

ج- تأسيس مشاريع الصناعات البتروكيمياوية الأساسية ومصافي النفط الخام الكبيرة التي مهدت الطريق نحو زيادة الاستفادة من ثروات المملكة من النفط الخام والغاز.

٢- إنشاء المدن الصناعية في المناطق المتخلفة اقتصادياً وعمرانياً أو الأقل، حيث تم أنشاء أكبر مدينتين صناعيتين في الشرق الأوسط في منطقتي الجبيل وينبع وذلك بهدف زيادة القيمة المضافة للبترول الخام وتحويله إلى منتجات ذات قيمة تصديرية عالية[١٧]. وعلى مستوى مدينة الرياض (العاصمة) وبهدف تطوير قاعدتها الاقتصادية وتقليل الفوارق التنموية بين مناطقها فقد تم التركيز على إنشاء مدينتين صناعيتين هما[١٨]..

أ- المدينة الصناعية في منطقة حوطة بني تميم على امتداد محور التنمية جنوب مدينة الرياض.

ب-المدينة الصناعية في منطقة سدير على امتداد محور التنمية شمال مدينة الرياض.

٣- التأكيد على التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصناعية ضمن مختلف مناطق المملكة بما يتلائم مع الواقع التنموي القائم بهدف تعزيز فرص تطوير مستويات التنمية المكانية. وهذا التوجه تبلور من خلال النظر إلى خارطة التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية رقم (٢).

٤- التركيز على وضع إستراتيجية مستقبلية للتنمية الصناعية ارتكزت على التأكيد على أهمية قطاع الصناعة التحويلية في تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة إسهامه في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل فضلاً عن تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة نسبياً في كل مناطق المملكة[١٩].

خارطة رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات في المملكة العربية السعودية

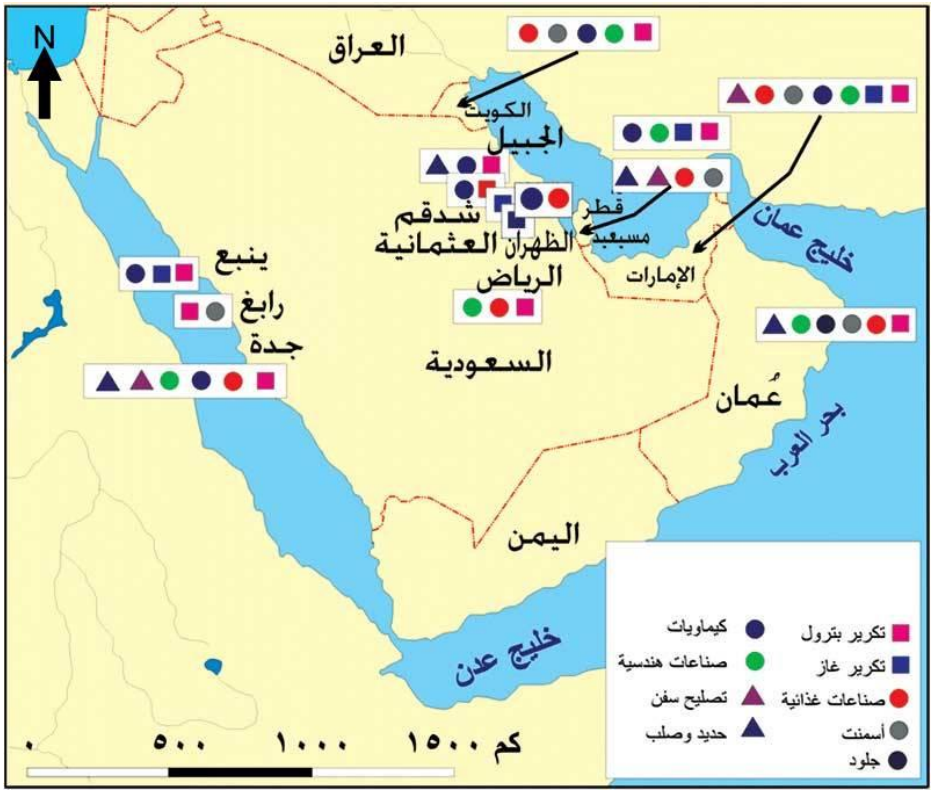

المصدر:- المملكة العربية السعودية- وزارة التجارة والصناعة، الصناعة في المملكة نهضة تتواصل، ٢٠١٣، ص٥.

رابعاً:- توافر رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً والتنمية الصناعية على وجه التحديد حيث حققت المملكة إيرادات نفطية كبيرة من خلال صادراتها النفطية التي وصلت قيمتها إلى (٢٨٠,٩٩٥) مليار دولار لعام ٢٠٠٨ وبنسبة زيادة وصلت إلى (٣٦,٩٪) عن سنة ٢٠٠٧ كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٣). فضلاً عن دور الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي الذي حقق معدلات مرتفعة وصلت إلى (٢٠,٨٪) وبمعدل نمو بلغ (١٩,٢٪) بينما بلغ معدل الاستثمار المحلي للدول العربية (٢٥,٦٪) وبمعدل نمو بلغ (٣٢,٦٪) لعام ٢٠٠٨[٢٠]. كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً واضحاً على مستوى المملكة كما مبين في الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣).

جدول رقم (٣)

قيمة الصادرات النفطية للملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨

السنوات	قيمة الصادرات (مليون دولار)
٢٠٠٤	١١٠,٧٤٦
٢٠٠٥	١٦٢,٠٠٠
٢٠٠٦	١٨٨,٧٢٠
٢٠٠٧	٢٠٥,٣١٦
٢٠٠٨	٢٨٠,٩٩٥
نسبة التغير ٢٠٠٨-٢٠٠٧	٣٦,٩٪

المصدر:- المصدر:- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩-٢٠١٠،جدول رقم (٣/ ٢٢) ص٩٥.

جدول رقم (٤)

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر(مليون دولار) في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٠٨

السنوات	المملكة العربية السعودية	الدول العربية
٢٠٠٥	١٢,٠٩٧	٤٦,٦٣٢
٢٠٠٦	١٨,٢٩٣	٧٠,٨٠٥
٢٠٠٧	٢٤,٣١٨	٨٠,٦٤٢
٢٠٠٨	٣٨,٢٢٣	٩٩,٩٥٤

المصدر:- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠، جدول رقم (١/ ٤) ص١٥.

شكل رقم (٣)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة ٢٠٠٥- ٢٠٠٨

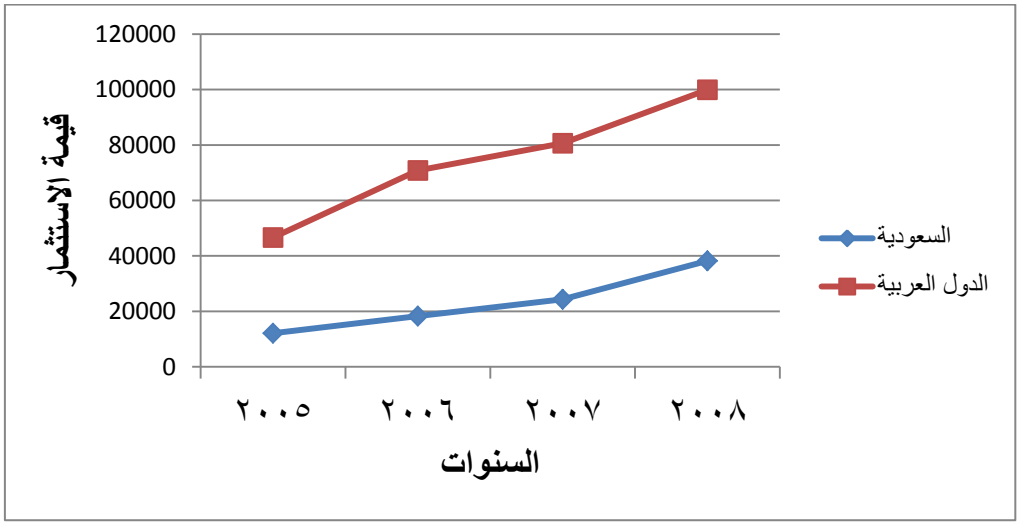

المصدر:- أُعد الشكل بالاعتماد على جدول رقم (٤).

خامساً:- تتمتع المملكة العربية السعودية بمؤشرات تنموية جيدة من حيث العدد الكلي للسكان البالغ (٢٩,٤) مليون نسمة ونسبة القوى العاملة الى مجموع السكان التي شكلت (٥١,٨٪). وهذه المؤشرات إذا ما قورنت بالعدد الكلي لسكان ماليزيا البالغ (٣٠,٢) مليون نسمة ونسبة القوى العاملة البالغة (٥٧,٥٪)[٢١].والتي حققت تجربة رائدة ومتميزة خلال مدة زمنية قياسية في مجال تحقيق التنمية الصناعية، سنجد إن هذه المؤشرات يمكن ان تُشكل مرتكزاً تنمويا مهماً إذا ما تم توظيفه بما يخدم عملية تحقيق التنمية.

٢ -١ -٣.. المؤشرات التنموية لتجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية.

أولاً:- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (٨,٠٦٥) دولار لعام ١٩٩٩ ليصل إلى (١٩,٣٤٥) دولار لعام ٢٠٠٨ كما مبين في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة ١٩٩٩ – ٢٠٠٨

السنوات	نصيب الفرد في المملكة العربية السعودية (دولار)
١٩٩٩	٨,٠٦٥
٢٠٠٠	٩,٢١٦
٢٠٠١	٨,٧٣٦
٢٠٠٢	٨,٧٨٥
٢٠٠٣	٩,٧٥٨
٢٠٠٤	١١,١٢٧
٢٠٠٥	١٣,٦٥٨
٢٠٠٦	١٤,٧٣٣
٢٠٠٧	١٥,٤٨١
٢٠٠٨	١٩,٣٤٥

المصدر:- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ملحق رقم (١/ ٤) ص١٨٧.

ثانياً:- تطور مؤشر القيمة المضافة المتحققة للقطاع الصناعي السعودي بشكل كبير خلال مختلف المراحل الزمنية حيث وصل إلى (٣٠٦,٧٨٩) مليار دولار عام ٢٠٠٨ كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

تطور القيمة المضافة المتحققة للقطاع الصناعي السعودي للمدة ٢٠٠١- ٢٠٠٨

المؤشرات	إجمالي القطاع الصناعي
٢٠٠١	٧٩,٨٥٣
٢٠٠٢	٨٢,٦٤
٢٠٠٣	١٠١,٤٣٣
٢٠٠٤	١٢٨,٠٧٧
٢٠٠٥	١٧٨,٢٩٢
٢٠٠٦	٢٠٦,٥٣٩
٢٠٠٧	٢٣٠,٩٦١
٢٠٠٨	٣٠٦,٧٨٩

المصدر:- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ملحق (٢/ ١) ص١٩٤، ملحق (٢/ ٢) ص١٩٥.

ثالثاً:- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي السعودي في استقطاب أعداد كبيرة من القوى العاملة حيث وصل عدد العاملين إلى (٢٦٦ ,٣٩٦) كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

تطور عدد العاملين لهيكل القطاع الصناعي التحويلي السعودي للمدة ٢٠٠٢- ٢٠٠٦

الفرع الصناعي	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
اجمالي القطاع الصناعي	٣٨٣,٨٠١	٣٨٦,٨٦٧	٣٩٠,٩٠٦	٣٩٣,٣٨٣	٣٩٦,٢٦٦

المصدر:- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ٢٠٠١- ٢٠٠٧، العدد السادس، ديسمبر، ٢٠٠٩، ص٥١.

رابعاً:- ارتفاع وتطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في السعودية كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٨). حيث ارتفع من (٥٧ ,٤٣٪) لعام ٢٠٠١ ليصل الى (٧ ,٦٣٪) لعام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٨)

تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي السعودي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٨

المؤشرات	إجمالي القطاع الصناعي
٢٠٠١	٪٤٣,٥٧
٢٠٠٢	٪٤٣,٧٧
٢٠٠٣	٪٤٧,٢١
٢٠٠٤	٪٥١,٠٩
٢٠٠٥	٪٥٧,٦١
٢٠٠٦	٪٥٩,١٩
٢٠٠٧	٪٦٠,٩٦
٢٠٠٨	٪٦٣,٧

المصدر:- جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ملحق (٢/ ٣) ص١٩٦، ملحق (٢/ ٤) ص١٩٧.

خامساً:- التطور الكبير في عدد المنشآت الصناعية المكونة لهيكل القطاع الصناعي السعودي خلال مختلف المراحل الزمنية كما مبين من خلال معطيات الجدول رقم (٩). مما يؤشر لنا من الناحية التنموية نجاح استراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية على مستوى جذب الاستثمارات الصناعية.

جدول رقم (٩)

تطور عدد المنشآت الصناعية لهيكل القطاع الصناعي التحويلي السعودي للمدة ٢٠٠١- ٢٠٠٦

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
اجمالي القطاع الصناعي	٣,٥٤١	٣,٦٤٢	٣,٧١٣	٣,٧٨٣	٣,٨٢٧	٣,٨٩٠

المصدر:- الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ٢٠٠١- ٢٠٠٧، العدد السادس، ديسمبر، ٢٠٠٩، ص٥٠.

سادساً:- بلغ معدل البطالة في المملكة العربية السعودية كنسبة (٦ , ٥٪) من الفئة العمرية (١٥) سنة فما فوق[٢٢].

الاستنتاجات والتوصيات.

من خلال عرض ومناقشة المحاور الرئيسة التي تضمنها البحث، اتضح ان دولتا ماليزيا والمملكة العربية السعودية قد حققتا تجربة متميزة في مجال السعي لتعزيز فرص تطوير مستويات التنمية الصناعية باعتماد التخطيط الصناعي السليم لاسيما فيما يتعلق بالتنوع الصناعي وفرص العمل ومستويات الدخول واستثمار الامكانيات التنموية المحلية. لكن نجد انه رغم الامكانيات التنموية الكبيرة التي تمتع بها المملكة العربية السعودية مقارنةً بماليزيا لاسيما من حيث توافر مصادر الطاقة والموارد المالية المتمثلة بعوائد النفط الكبيرة والموقع الجغرافي والامتداد المساحي، الا ان الفجوة بين التجربتين لازالت نسبياً كبيرة لصالح ماليزيا التي حققت تطوراً كبيراً في مختلف المجالات الصناعية. وفي هذا الاطار ومن خلال القراءة الاقتصادية للتجربتين نوصي بالآتي..

أولاً:- ضرورة استفادة دول العالم الاسلامي لاسيما التي تتوافر فيها الامكانيات التنموية اللازمة من تجربة ماليزيا التنموية ومن الخبرات الماليزية في هذا المجال اختصاراً للوقت والجهود المبذولة والامكانيات.

ثانياً:- التركيز على استثمار الامكانيات التنموية المحلية بشكل رئيس في تطوير القاعدة الصناعية مع توفير تكنولوجيا صناعية مناسبة لذلك كما فعلت ماليزيا وان يكون هذا التوجه وفق تخطيط مسبق وخلال مراحل زمنية منتظمة.

ثالثاً:- ان تجربة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية رغم الخطوات الكبيرة والايجابية التي تحققت من خلالها لكنها لا زالت بحاجة الى بذل المزيد من الجهود والامكانيات بهدف تعزيز فرص مساهمتها في تطوير مستويات التنمية المكانية. وفي هذا الاطار نوصي بالآتي..

١- تعزيز دور التخطيط الاقتصادي عموماً والتخطيط الصناعي على وجه التحديد في تطوير مستويات التنمية الاقتصادية.

٢- تحقيق نمو متوازن نسبياً في الفروع الصناعية المكونة لهيكل القطاع الصناعي السعودي دون التركيز على صناعات محددة مثل الصناعات البتروكيمياوية.

٣- تعزيز دور الاستثمار الحكومي وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص.

٤- التركيز على اعتماد مبدأ التخصص الصناعي على مستوى كل منطقة قدر الإمكان والتنوع الصناعي على مستوى مناطق المملكة وهذا سيُسهم في توفير فرص عمل متنوعة للقوى العاملة وبناء قاعدة صناعية متطور.

الهوامش.

(١) ياسين حميد بدع المَحمدي، تخطيط التنمية الصناعية المستدامة.. الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة الجغرافي العربي، أتحاد الجغرافيين العرب، العدد السادس والثلاثون، اغسطس، ٢٠١٧، ص١٠٢.

(٢) ياسين حميد بدع المَحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل ، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٤٤.

(٣) للتفاصيل يُنظر..

- سحر احمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج " دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١ و ٢٠١٣" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (٦٩-٧٠)، ٢٠١٥، ص٤٧.

- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السادس – ديسمبر، ٢٠٠٩، ص٢١٨.

- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب النهضة، جامعة العلوم الإسلامية – ماليزيا. نشر على الموقع الالكتروني... http://www.12allchat.com

(٤) للتفاصيل يُنظر...

- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب النهضة، مصدر سابق.

-- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد (٤٥١) الشهر (٥) السنة (٣). صفحات متفرقة.

- إيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب- جامعة الانبار- قسم الجغرافية، ٢٠١١.، ص٢٣.

(٥) للتفاصيل يُنظر..

- المعهد العربي للتخطيط – التجارب الدولية ، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الكويت ٢٠٠٥، نشرت على الموقع الالكتروني ، http://www.arab-api.org/course22/c22_4.htm.

- نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: رسالة ماجستير، جامعة الأزهر (غزة) – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم الاقتصاد،٢٠١٢، ص٣١-٣٣.

(٦) إيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، مصدر سابق، ص٢٢٢.

(٧) نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٨)United Nations, United Nations Development Programme(UNDP),Human development Report 2015,Taple 10, PP,242-245, Taple 11, PP,246-249.

(٩) نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة، مصدر سابق، ص١٥٨.

(١٠) كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، مصدر سابق، ص٢٢٠.

(١١) نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة، مصدر سابق، ص٣٧.

(١٢)United Nations, United Nations Development Programme(UNDP),Human development Report 2015, Taple 13, PP,254-257. ،

(١٣) نجلاء محمد إبراهيم بكر، تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٠- ٢٠٠٠، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد (٧)، ١٤٢٣هـ، ص٦-١١.

(١٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ملحق رقم (٤/ ٤) ص٣١٤.

(١٥) نجلاء محمد إبراهيم بكر، تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٠- ٢٠٠٠، مصدر سابق،ص١٣-١٤.

(١٦) للتفاصيل يُنظر..

- حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى جغرافية الصناعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ،١٩٨٥، ص٣٣١.

- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠، ص٩٦.

(١٧) صالح بن علي الهذلول، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية.. تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، العمارة والتخطيط، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص١٠-١١.

(١٨) صالح بن علي الهذلول، محمد عبد الرحمن السيد، مصدر سابق، ص٢٨.

(١٩) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، مصدر سابق ، ص٩٦.

(٢٠) المصدر نفسه، جدول رقم (١/ ١) ص١٢.

(٢١)United Nations, United Nations Development Programme(UNDP),Human development Report 2015,Taple 8, PP,234-237, Taple 13, PP,254-257. ،

(٢٢) الأمم المتحدة- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.، جدول ١١ ص١٩٨-٢٠١.

• المصادر.

١- إيهاب لطيف مخلف العاني، التنمية الصناعية في محافظة الانبار، رسالة ماجستير (غ.م)، كلية الآداب- جامعة الانبار- قسم الجغرافية، ٢٠١١.

٢- حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى جغرافية الصناعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ،١٩٨٥.

٣- سحر احمد حسن، مشكلة البطالة وآليات العلاج " دراسة تطبيقية مقارنة بين حالتي مصر وماليزيا بين ١٩٩١ و ٢٠١٣" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (٦٩-٧٠)، ٢٠١٥.

٤- صالح بن علي السلطان، تقييم نمو الصناعة التحويلية السعودية، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز البحوث والتوثيق، المجلد (٢٣) العدد (١) السنة ٢٠٠٠.

٥- صالح بن علي الهذلول، محمد عبد الرحمن السيد، المدن الجديدة في المملكة العربية السعودية.. تركيز أم انتشار للتنمية العمرانية، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، العمارة والتخطيط، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٦- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد (٤٥١) الشهر (٥) السنة (٣).

٧- كمال عايشي، دور نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد السادس – ديسمبر، ٢٠٠٩.

٨- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب النهضة، جامعة العلوم الإسلامية – ماليزيا. نشر على الموقع الالكتروني... allchat.com١٢http://www.

٩- نائل محمد ابراهيم مصبح، أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر (غزة) – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – قسم الاقتصاد،٢٠١٢.

١٠- نجلاء محمد إبراهيم بكر، تجربة التصنيع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٠- ٢٠٠٠، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد (٧)، ١٤٢٣هـ.

١١- ياسين حميد بدع المَحمدي، تخطيط التنمية الصناعية المستدامة.. الأسس والمفاهيم النظرية، مجلة الجغرافي العربي، أتحاد الجغرافيين العرب، العدد السادس والثلاثون، اغسطس، ٢٠١٧،.

١٢- ياسين حميد بدع المَحمدي ، التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية في محافظة اربيل ، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

١٣- المملكة العربية السعودية- وزارة التجارة والصناعة، الصناعة في المملكة نهضة تتواصل، ٢٠١٣.

١٤- المعهد العربي للتخطيط – التجارب الدولية ، تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الكويت ٢٠٠٥، نشرت على الموقع الالكتروني ، http://www.arab-api.org/course٢٢/c٢٢_٤htm..

١٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧- ٢٠٠٨.

١٦- جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي ٢٠٠٩- ٢٠١٠.

١٧- الأمم المتحدة- برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

١٨- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية ٢٠٠١- ٢٠٠٧، العدد السادس- ديسمبر، ٢٠٠٩.

19-United Nations, United Nations Development Programme(UNDP),Human development Report 2015.